مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨١٠٩

الاثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد لامبيرتيني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشوف
	إثيوبيا	السيد ديميسي
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيدجانغ ديانبين
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عالمزنوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

1739022 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تحياتي لأعضاء المجلس,

في إحاطتي الإعلامية، أعتزم، من جهة، عرض تقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها منذ نظر المجلس سابقا في مسألة بوروندي (أنظر S/PV.8013)، ومن جهة أخرى، وتقييم التطورات الأخيرة في هذا الشأن. المهمة الموكلة إلى المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي واضحة جدا. وهي دعم الجهود التي تبذلها المنطقة – وبعبارة أخرى، الجهود التي يبذلها الوسيط والميسر – بغية تحقيق تقدم في المفاوضات التي تهدف، وأشير، إلى إعمال الحوار الجامع بين الأطراف البوروندية. هذا ما أقوم به من خلال الاجتماع مع السلطات البوروندية والجهات الفاعلة السياسية البوروندية، والاجتماع مع المعارضة وممثلي المجتمع المدني في بوروندي – بمن فيهم أولئك في المنفى – والاجتماع مع رؤساء الدول الأفريقية وشركاء بوروندي.

جرت أولى مناقشاتي مع الوسيط، الرئيس يوويري موسيفيني، في آب/أغسطس في عنتيبي. وركزت على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر قمة إقليمي مصغر لتقييم التقدم المحرز في المفاوضات، وحيثما أمكن، لتنسيق القرارات.

في ختام مناقشاتنا، أبلغني الوسيط أنه ينوي الاجتماع مع الرئيس بيير نكورونزيزا. أعرف أنه في الآونة الأخيرة أرسل مبعوثا خاصا يحمل رسالة إلى نظيره في بوروندي. اجتمعت أيضا مع عدد من القادة الأفارقة، وكانت اجتماعاتي دائما بهدف زيادة وعيهم والتماس دعمهم، نظرا لعلاقاتهم مع السلطات البوروندية.

لقد جرى اجتماعي مع المعارضة البوروندية في الخارج في بروكسل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وضم قادة المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون، فضلا عن قادة المجتمع المدني في المنفى. وفي هذه الجلسة الأولى، شرحت في المقام الأول الغرض من زيارتي، وهي أساسا بعثة مساعٍ حميدة تسعى لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التقريب بين مواقف الحكومة والمعارضة بهدف تشجيع الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية. لقد أتاحت لي الزيارة التي قمت بها إلى بروكسل فرصة لإجراء مناقشات مع وزير خارجية بلجيكا وبعض ممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة السائدة في بوروندي. وكانت عودتي إلى بوجمبورا فرصة للوقوف على آراء السلطة الأدبية لشخصيتين مؤثرتين في كنيسة بوروندي الكاثوليكية، وهما بالتحديد أسقفا بوجومبورا وجيتيغا.

أما لقائي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر مع أمين المظالم، فقد ركّز على المناقشات التي أجراها مع المعارضة في الخارج

في هلسنكي بشأن اعتماد حكومة بوروندي الدستور المنقح الجديد. لقد أكد لي أمين المظالم أنه، بصرف النظر عن قرار عدم مراعاة فترات الخدمة السابقة واقتراح ولاية رئاسية في الدستور مدتها سبع سنوات، احترمت الحكومة جميع الأحكام الأخرى لاتفاق أروشا. لقد تضمن جميع هذه الأنشطة التي شاركت فيها تقرير رفعته إلى الميسر، الذي اجتمعت به في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في دار السلام.

استنادا إلى الملخص العام، قرر الميسر، بالاتفاق مع الوسيط والحكومة البوروندية، أن يعقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في أروشا، جلسة حوار بين ممثلي الحكومة وجميع أصحاب المصلحة البورونديين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، المعارضة في المنفى. وسوف تعقد هذه الاجتماعات في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، كما قلت، في أروشا. لقد أُبلغنا بأن المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون ليست من صلاحياته تقرير من يشارك في تلك الاجتماعات. ومن المزمع أن يعقد رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا مؤتمر قمة متوخى عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، سيقوم، في جملة أمور، بتقييم نتائج هذه الاجتماعات.

أما فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع في بوروندي، فكنت في بوجمبورا منذ أسبوعين، وبدى كل شيء هادئا، بصرف النظر عن بعض التعبيرات الغاضبة ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيقات أولية في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في البلاد منذ عام ٢٠١٥. كما نددت الاحتجاجات بالتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم الاعتقال والسجن والاختفاء القسري والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والقيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات والتخويف وحتى خطابات الكراهية. لقد حوّلت السلطات البوروندية انتباهها إلى الانتخابات المقبلة، على الرغم من أنه لا يوجد قرار مناسب بعد فيما يتعلق بقضية الحوار الشامل.

ختاما، بصرف النظر عن الصعوبات المقبلة، لا تزال الأمم المتحدة ملزمة بمواصلة مهمة مساعيها الحميدة، والوقوف جنبا إلى جنب مع المنطقة دون الإقليمية، بغية إخراج بوروندي من الأزمة الحالية. ولا نزال مقتنعين بأن العملية السياسية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة في بوروندي.

أخيرا، فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة وبوروندي، يبدو لي أنها تسير في الاتجاه الصحيح. وفي الواقع، الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة ماضيتان في المفاوضات بشأن مشروع اتفاق بشأن المقر. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارها بشأن التعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتجري مفاوضات أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن ما تقدم يمثل الحقائق الرئيسية التي أشرت إليها منذ مناقشة مسألة بوروندي أثناء إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن عن الموضوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

السيد لوبير (*تكلم بالإنكليزية*): باسم أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن وعلى مواصلة التعاون البناء بين المجلس والتشكيلة. لقد أحاط أعضاء التشكيلة علما، مع التقدير، بالإشارة الإيجابية إلى لجنة بناء السلام الواردة في البيان الرئاسي للمجلس S/PRST/2017/13، الصادر في ٢ آب/أغسطس.

كما جرت عليه العادة، قُدّم البيان التالي إلى أعضاء التشكيلة ووافقوا عليه، بما في ذلك البلد المعني بوروندي.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في ٢٦ تموز/يوليه (أنظر S/PV.8013)، عقدت عددا من الاجتماعات في نيويورك وأديس أبابا وجنيف بشأن بوروندي بصفتي رئيس التشكيلة. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، التقيت معالي السيد ألان إيمي نياميتوي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، وناقشنا مواصلة الحوار الاجتماعي – الاقتصادي. وقد أكّد لي الوزير نياميتوي أن الجولة المقبلة من الحوار سوف تشمل شركاء إضافيين، على النحو المتفق عليه في المعتكف الأخير، المعقود في بوجمبورا في ١٢ تموز/يوليه. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى، التقيت أيضا الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، السيد ليبريه موفوكيكو، وكبير منسقي الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد كوين فيرفايكي؛ والمبعوثة الخاصة لمملكة هولندا إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيدة كاتيا لاسريور.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت في بوروندي مع فخامة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لتنزانيا والميسر لجماعة شرق أفريقيا، حيث كنا في جنيف في ذلك اليوم.

وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اغتنمت فرصة زيارة أديس أبابا لمناقشة الحالة في بوروندي مع الأمين الدائم لوزارة الخارجية في بوروندي، سعادة السيد جان دي ديو نديكومانا؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، سعادة السيد بازيل إيكويبي؛ ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، هايلي منكريوس؛ وبينما كنت في أديس أبابا، التقيت أيضا الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكيلة الأمين العام فيرا سونغوي وكذلك خبراء من الاتحاد الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأعضاء السلك الدبلوماسي.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلعت التشكيلة على الأنشطة التي قمت بها وعن آخر التطورات في بوروندي. وشارك المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي، السيد غاري كونيل، في اجتماع التشكيلة. ووصف الحالة في بوروندي بأنها يكتنفها الضعف المزمن، وأبلغ الدول الأعضاء عن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود.

لقد أبرز الممثلون من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خطورة الحالة الإنسانية، وأشاروا إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ربما سيصل قريبا إلى ٦ ملايين نسمة، أي أكثر من نصف عدد السكان. وذكروا أنه توجد فجوة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية تبلغ ٥٠ في المائة، وكذلك بالنسبة للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين التي لا يجري حاليا تمويلها إلا بنسبة ١٩ في المائة.

في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء التشكيلة عن تأييدهم لإشراك التشكيلة، وبالتحديد ما تقوم به من جهود لاسترعاء الانتباه إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. كررت الدول الأعضاء دعمها القاطع لعملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وإن كان البعض منهم قد أعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في العملية. لقد وصفت عدة وفود بأن حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. وفي ذلك الصدد، أشار الممثل الدائم لبوروندي، السفير ألبرت شينغيرو، إلى أن المفاوضات بين حكومة بلده والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مذكرة التفاهم المعلقة في المرحلة النهائية.

تساءل عدد من الممثلين عن احتمالات تعديل الدستور، وشددوا على قلقهم إزاء الأثر المحتمل على روح اتفاق أروشا. وقد لاحظ ممثلون آخرون أن تعديل الدستور جزء من الحقوق

السيادية لبوروندي. وشدد الممثل الدائم لبوروندي على أن هذه مسألة داخلية وطمأن أعضاء لجنة بناء السلام بأن التغييرات في الدستور لن تضر بروح اتفاق أروشا.

بناء على التفاعلات التي أجريتها في الأشهر الأخيرة، استخلصت الاستنتاجات التالية:

أولا، فيما يتعلق بالحوار السياسي، ما برح الرئيس مكابا ملتزما بتيسير الحوار السياسي الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، ولا يزال يحظى بالتأييد داخل المنطقة وخارجها. وفي الوقت نفسه، لا يزال التيسير للعملية صعبا. ولئن كنت قد استمعت إلى الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في عملية الحوار، شجعني أن رأيت أن الأمين العام غوتيريش، فضلا عن الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ما انفكوا مهتمين كثيرا بالحالة في بوروندي. وكما ذكر من فوره المبعوث الخاص، فقد تقرر مؤقتا عقد جولة أروشا المقبلة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. أود أن أشجع الجهات السياسية المعنية في بوروندي على الالتزام الكامل بمواصلة العملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، والمشاركة مشاركة بناءة في الدورة المقررة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية – الاقتصادية، لا تزال الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تعمل على إبراز التحديات في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتعليم والطاقة. إزاء هذه الخلفية، يركز الشركاء الدوليون بدرجة متزايدة على تعزيز قدرة السكان في بوروندي وعلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة. في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، أعلن الاتحاد الأوروبي عن برنامج جديد لدعم صمود السكان يبلغ حجمه ٩٥ مليون يورو.

ثالثا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ما زلت استمع خلال اتصالاتي إلى الأنباء الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، فضلا عن الأسف لمذكرات التفاهم الموقعة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعملهما في بوروندي. وفي اجتماعاتي مع ممثلي حكومة بوروندي، واصلت تشجيعهم على الإسراع في إبرام هذه الاتفاقات.

كما تعلم الجمعية، فقد نوقشت حالة حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، وناقشتها اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وكما هو معروف جيدا، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارين بشأن بوروندي في دورته السادسة والثلاثين التي انعقدت في جنيف؛ أحدهما يمدد ولاية لجنة التحقيق لمدة سنة واحدة؛ والآخر يطلب إلى المفوضية تعيين خبير يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة اللاجئين، أشار العديد من المحاورين إلى عودة اللاجئين من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بوروندي. في ٣١ آب/أغسطس في دار السلام، وافقت حكومتي تنزانيا وبوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة في العودة الطوعية للاجئين الذين كان عددهم عندئذ ١٢ ٩٠٠ لاجئ وسجلوا رغبتهم في العودة. وفي آخر اجتماع عقدته التشكيلة، شددت السيدة وفاء سعيد، نائبة مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أن الطابع الطوعي للإعادة إلى الوطن أمر أساسي ويجب احترامه في الحركة الحالية للعودة. أما فيما يتعلق بإعادة الإدماج، فقد قالت السيدة سعيد:

”تمس الحاجة إلى تحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي لكفالة استدامة عمليتي العودة وإعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي للاجئين والعائدين من التشرد الداخلي في بوروندي.“

في المناقشة التي تلت ذلك، تم التأكيد أيضا على ضرورة الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وفقا لاتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

وفي ضوء هذه الحالة، اقترحت على أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام أن تركز في الوقت الراهن على النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الاستمرار في تقديم الدعم الكامل لجهود الوساطة التي يضطلع بها الرئيس موسيفيني والرئيس مكابا باسم جماعة شرق أفريقيا.

ثانيا، بينما لا تزال الجهود الجارية على المسار السياسي مهمة، فإن دورة الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠ تتطلب منا جميعا الاهتمام المتزايد. أعتقد أن الأمر يقتضي شيئا من قبيل خريطة الطريق، وتحديد الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وديمقراطية، وكذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لبلوغ ذلك. أعتقد أيضا أنه ينبغي أن يكون بوسع لجنة بناء السلام المساهمة، بطريقة أو بأخرى، في هذا المسعى.

ثالثا، يجب أن يكمل الحوار الاجتماعي – الاقتصادي هذه الجهود، مع التركيز على تلبية احتياجات السكان، فضلا عن تذليل العقبات القائمة أمام التعاون. تحتاج هذه المحاورات مع الحكومة إلى إنخراط الشركاء الإضافيين الذين لم يتمكنوا من المشاركة في معتكفنا الذي عقدناه في بوجمبورا في ١٢ تموز/يوليه. وما زلت ملتزما بالمشاركة بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية، ليس فقط مع الحكومة والجهات المانحة الرئيسية في بوروندي، بل أيضا مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الاقتصادية الأفريقية.

رابعا، ينبغي أن تحظى مسألة الحقيقة والمصالحة الوطنية بالمزيد من الاهتمام والدعم. وستكون هذه إحدى المسائل التي أعتزم إثارتها خلال زيارتي المقبلة إلى بوروندي والمقررة مبدئيا في مطلع عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بوليفيا بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، وسفير سويسرا، السيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

تقدر بوليفيا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية في بيئة شاملة للجميع. وفي هذا الصدد نرى أن التقدم الكبير الذي أُحرز مؤخرا في اجتماع بوجومبورا بين السيد كافاندو والسلطات البوروندية، وأمين المظالم، وأسقفي بوجومبورا وجيتيغا، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في البلد، فضلا عن زيارة المبعوث الخاص إلى دار السلام في تنزانيا.

تشجع بوليفيا أيضا جميع الأطراف على دعم جهود الوساطة التي يقوم بها رئيس تنزانيا السابق بنجامين مكابا، ورئيس أوغندا السيد يويري موسيفيني، وفقا لاتفاق أروشا الذي يجب أن يظل حجر الزاوية في هذه العملية. وعلى نفس المنوال، نحض الطرفين على تنفيذ خارطة الطريق التي اقترحها السيد مكابا من أجل تحقيق توافق في الآراء وتهيئة الظروف اللازمة لبيئة سلمية خلال الانتخابات المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠٢٠.

إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نعتقد أن الحوار الشامل شرط مسبق لحل الأزمة. لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار واتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الثقة وتعزيز

المصالحة الوطنية. ومن المهم أيضا أن تنفذ الأطراف الاتفاقات، وأن تعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية. وفي هذا الصدد، نقدر جهود وعمل جماعة شرق أفريقيا، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة.

ونشجع هذه الأطراف على مواصلة العمل والسعي إلى تنسيق جهودها تحقيقاً لتعاون أفضل. ونؤكد مجدداً على ضرورة أن يُبذل كل جهد ممكن في سياق احترام سيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونحن نقدر ما ورد في البيان الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يشير إلى تحسن الحالة الأمنية في بوروندي ودعم مؤتمر القمة للحوار بين البورونديين بقيادة جماعة شرق أفريقيا. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لإعادة إحلال السلام بعد أزمة عام ٢٠١٥، ونرحب بتحسن الحالة الأمنية في البلد. ونشجع الحكومة على مواصلة بناء بيئة سلمية تسهم في استقرار البلد وتنميته في سياق احترام حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، ننوه بتعاون حكومة بوروندي مع المبعوث الخاص للأمين العام خلال زيارته. ونشير أيضاً إلى أن كلا الطرفين قد عين أفرقة مخصصة للتفاوض وإبرام اتفاق التعاون بين حكومة بوروندي ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام في بوجومبورا. ونقدر كذلك جهود الحكومة ومكتب أمين المظالم في التوعية فيما يتعلق باللاجئين. وفي هذا الصدد، نرحب بعودة ٠٠٠ ١٥ لاجئ طوعاً إلى بوروندي.

ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تعزيز تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في بوروندي. وندعو البلدان التي فرضت الجزاءات إلى النظر في رفعها، بعد ما تبين من آثارها السلبية على حياة الفئات في حالات الهشاشة، كالنساء والأطفال.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الجزاءات الأحادية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. كما أن للجزاءات أثر سلبي على تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكرر أنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، نعتقد أن المشاركة الكاملة والملتزمة من جانب المجتمع الدولي وجميع الأطراف تكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى تعقد العملية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مواصلة توطيد الأسس الضرورية لتحقيق الاستقرار الدائم في بوروندي في سياق المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد برموديز (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لوبر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأوروغواي تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الأوضاع السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي التي يعاني شعبها من الآثار المدمرة للأزمة. ونحيط علماً بتقرير المبعوث الخاص كافاندو عن نتائج زيارته الأخيرة إلى بوروندي، التي سعى من خلالها للمساعدة على استئناف عملية الحوار بين البورونديين. ونحيط علماً أيضاً بتقريره عن اجتماعه مع الرئيس السابق بنيامين ويليام مكابا، ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية. ونؤكد مجدداً تأييدنا الكامل لمعالجته للحالة، ونشجعه في اضطلاعه بمهامه على مواصلة إشراك طائفة واسعة من المحاورين من الحكومة والمعارضة، فضلاً عن المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد مرة أخرى بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية للتغلب على الجمود في العملية السياسية في بوروندي. وفي مؤتمري القمة الأخيرين لكل من الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا أكدا مرة أخرى التزامهما الكامل بإيجاد حل سلمي للأزمة، وشددا على أن الحوار هو الطريق الوحيد الممكن للمضي قدماً.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى خارطة الطريق التي قدمها الميسر مكابا، والتي تتضمن سلسلة من الخطوات المحددة لاستئناف العملية السياسية وتهيئة بيئة تفضي إلى انتخابات شفافة وشاملة وسلمية في عام ٢٠٢٠.

وفي هذا الصدد، تحث أوروغواي على وجه الخصوص بلدان المنطقة على دعم بوروندي بطريقة موحدة ومنسقة. كما ندعو جميع الأطراف البوروندية إلى الالتزام بحسن نية بالمراحل التالية من عملية الحوار، المتوقع إجراؤها في الأسابيع القادمة.

وفي الوقت نفسه، نطالب جميع الأطراف الفاعلة بالامتناع عن اتخاذ أي خطوة قد تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في البلد، مما يهدد السلام والاستقرار ويقوض عملية الحوار.

وأوروغواي لا يسعها إلا أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وفي هذا الصدد، ندين بشدة أي تجاوز أو انتهاك لحقوق الإنسان، أياً كان مرتكبوه، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي في سياق الأزمة السياسية، والاعتقالات وعمليات الاحتجاز التعسفي، والتحرش بمنظمات المجتمع المدني والصحفيين وترهيبهم، فضلاً عن القيود على الحريات الأساسية.

في ضوء هذه الحالة، نأسف لعدم استئناف حكومة بوروندي تعاونها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان منذ توقفه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونكرر دعوتنا إلى التعجيل بإبرام مذكرة تفاهم لاستئناف أنشطة المفوضية في بوروندي.

وإذ انتقل إلى الجانب الإنساني، فإننا نؤيد النداء الذي وجهه السفير لوبر قبل دقائق بخصوص اتصاله بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين والسلطات البوروندية. ونشير إلى أن حالة حقوق الإنسان قد نوقشت في مجلس حقوق الإنسان في جنيف في أيلول/سبتمبر، حيث اتخذت تلك الهيئة قرارين رئيسيين بشأن المسألة. والاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع البورونديين شرط ضروري لإجراء حوار سياسي جامع وموثوق به وتهيئة بيئة تفضي إلى تنظيم وعقد انتخابات سلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفدي، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في بوروندي. وأود أيضاً أن أتقدم بتهنئة حارة لبلدكم، إيطاليا، على تناوب رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على الدعم الكامل لوفدي طوال ولايتكم التي تضطلعون بها بروح مهنية واهتمام كبير منذ بداية الشهر.

وأرحب بيننا بحضور المبعوث الخاص للأمين العام – الرئيس المؤقت السابق لبوركينا فاسو السابق، السيد ميشيل كافاندو. ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أشكره على عرض تقريره عن الزيارة الميدانية التي قام بها إلى بوجومبورا مؤخراً. وأود أيضا أن أشكر زميلي السفير يورغ لوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على تقريره، وعلى وجه الخصوص، مشاركته الشخصية في عملية بناء السلام في بوروندي منذ عدة سنوات.

والغرض من بياني إطلاع أعضاء المجلس على التطورات الإيجابية الجديدة في بوروندي منذ الاجتماع السابق للمجلس في القاعة هذه في تموز/يوليه (أنظر S/PV.8013).

وعلى الصعيد السياسي، لا يزال الحوار بين البورونديين مستمراً بشكل سلس. ومن المقرر إجراء جولة جديدة من المحادثات خلال الأيام القليلة القادمة في أروشا. وفي الأيام

الأخيرة، تكثفت الاتصالات على أعلى مستوى من خلال المبعوثين الخاصين. والرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، كما يعلم المجلس، هو المسؤول عن التوسط في عملية الحوار، وقد أوفد زميلنا السفير أدونيا أيبار، مبعوثه الخاص، من أوغندا إلى بوروندي للالتقاء بالسلطات الوطنية. وقد استقبله، أولاً، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في بوجومبورا، العاصمة، ثم رئيس الدولة نفسه، في داخل البلد.

وقد كان تبادل الآراء بين الطرفين مثمرا. وأجرى السيد مكابا، ميسّر الحوار بين الأطراف البوروندية، من جانبه، مشاورات مثمرة بكمبالا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مع السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا ووسيط الحوار بين البورونديين. ونود أن نذكر بأن السيد مكابا قد استقبل أمين المظالم في أيلول/سبتمبر في سياق المشاورات الرامية إلى استئناف الحوار.

وعلى نفس المنوال، فإن المبعوث الخاص للأمين العام، الموجود معنا هذا الصباح، قد قام مؤخرا بزيارته الثانية إلى بوروندي والمنطقة، أجرى خلالها مناقشات مفتوحة ومثمرة مع المسؤولين الوطنيين. وخلال إقامة المبعوث الخاص في بوروندي، تلقى ترحيبا حارا، بنكهة استوائية، وتعاون كامل من السلطات الوطنية على جميع المستويات.

وفي السياق نفسه، اجتمع سفراء المنطقة دون الإقليمية الكبرى للجنوب الأفريقي، بشكل غير رسمي خلال غداء عمل، بمبادرة من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الموجود هنا اليوم. وفي نهاية الاجتماع، اتفق المشاركون على النقاط التالية.

أولا، اتفقوا على ضرورة أن يحافظ البورونديون والمنطقة نفسها على القيادة في إدارة الحالة في بوروندي. وينبغي أن تقتصر مساهمة الجهات الفاعلة الأخرى خارج المنطقة على دعم الجهود الوطنية والإقليمية.

ثانيا، اتفقوا على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

ثالثا، دعوا إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وسلمية في عام ٢٠٢٠.

رابعا، دعوا إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التوصل لحل سياسي دائم للحالة الراهنة من خلال الوسائل السلمية.

وخامسا، دعوا إلى رفع الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على بوروندي، وتترك آثارا سلبية ليس فقط على حياة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، لكن أيضا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وقبل كل شيء، على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠.

ويأمل وفد بلدي، مع الزخم الإيجابي الحالي، في أن يتحرك شركاؤنا الذين اعتمدوا الجزاءات والتدابير العقابية ضد بوروندي في اتجاه السلم في بوروندي ورفع تلك الجزاءات التي تؤدي إلى نتائج عكسية.

وكما ترون، سيدي الرئيس، لا تزال الديناميات الإقليمية نشطة. ومن أجل المحافظة على هذا الزخم الإقليمي، سيكون من المستصوب تجنب أي محاولة لإيجاد آليات موازية من المرجح أن تغير المسار الحالي للحوار. إذ يجب أن يظل، أولا وقبل كل شيء، تحت قيادة البورونديين في المنطقة دون الإقليمية. وإسهام الجهات الفاعلة الخارجية، على الرغم من أنه جدير بالإشادة، ينبغي أن يقتصر على الدعم. وقدر الإمكان، يجب على الجهات الفاعلة من خارج المنطقة أن تتوخى الحذر – وهذا مهم جدا – إزاء اتخاذ القرارات والمواقف الانفرادية ذات الطابع السياسي التي تقوض الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا في إدارة المسألة البوروندية. وأعرب عن تلك الرغبة رئيسا دولتي

أوغندا وتنزانيا خلال اجتماعهما الثنائي المعقود بكمبالا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وعندما يتعلق الأمر بتعزيز ثقافة الديمقراطية، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الانتخابات الحرة والسلمية والشفافة، في بلد مثل بلدنا الذي يواصل بذل الجهود الرامية إلى توطيد السلام العدالة والأمن، تمثل جزءا أساسيا من تعزيز صوت أبناء الشعب في تحديد مستقبلهم. إن أي محاولات بديلة للاستيلاء على السلطة بطرق مختصرة غير دستورية، هي غير مقبولة. ولا تزال الانقلابات التي شهدناها في الماضي تمثل كابوسا لمعظم البورونديين الذين يحاولون أن يتخلصوا منه اليوم.

ومنذ عام ٢٠٠٥، جرى توطيد تدريجي لثقافة الديمقراطية في بوروندي. ومن أجل ترسيخ تلك الثقافة في جميع أنحاء البلد، فقد حث رئيس الجمهورية جميع القوى في البلد - جميع الأحزاب السياسية البوروندية الـ٣٢، والناس من جميع الطوائف الدينية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام والشباب - ليكونوا رسل سلام عن طريق تعزيز الأمن للجميع وتشجيع التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي والمصالحة والوحدة الوطنية.

وفيما يتعلق بالشؤون الدستورية، يود وفدي أن يشير إلى أن تعديل الدستور هو ممارسة تتسم بأنها مسألة سيادة وطنية حصرا، ليس بالنسبة لبوروندي فحسب، ولكن أيضا للبلدان الممثلة هنا في مجلس الأمن. ولا ينبغي أن تكون مسألة مسؤولية البورونديين موضوع مناقشة من جانب الجهات الفاعلة الخارجية في غير سياق بوروندي. وأود أن أذكر المجلس بأن الممارسة الحالية تهدف إلى، أولا وقبل كل شيء، تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في بوروندي من خلال إنهاء الفترة الانتقالية لقانوننا الأساسي لعام ٢٠٠٥.

إذ لم تجر أية تغييرات في الدستور المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، على الرغم من أنه ينص على بنود قديمة غير ملائمة لسياق ما بعد المرحلة الانتقالية ومعاهدة جماعة شرق أفريقيا، التي صادقت عليها بوروندي. ولذلك، فإن اللجنة المسؤولة عن اقتراح التعديلات قد درست الأحكام الدستورية التي هي مصدر العيوب ولكنها أبقت على الأحكام التي تتسم بالقيم الديمقراطية ولها ميزات وتضمن الاستقرار والسلام في بوروندي، وحماية المعارضة السياسية، وحماية حقوق ومصالح الأقليات وحماية استقلال بعض المؤسسات، وقبل كل شيء، شرعية النظام الدستوري. وسوف يتم حماية جُل إنجازات اتفاق أروشا الموجودة بالفعل في الدستور الحالي، مثل التحصيص العرقي والجنساني.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن الحالة على أرض الواقع منذ آخر جلسة للمجلس بشأن بوروندي في تموز/يوليه هي إيجابية جدا (أنظر S/PV.8013). إن الحالة الأمنية جيدة بشكل عام في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، ويمارس المواطنون أنشطتهم اليومية بصورة سلمية. ويسود الهدوء من أبعد التلال إلى العاصمة بوجومبورا. ويتمتع البورونديون، بتنوعهم الثري، بالحقوق السياسية والمدنية دون أي عائق.

وتم الاعتراف بعودة الحياة إلى طبيعتها، وتأكيد ذلك بعقد مؤتمر القمة العادي السابع لرؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ببرازفيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشير إلى أن ذلك الاجتماع، الذي ضمّ ممثلين من ١٩ بلدا، معظمهم من رجال الأعمال، قد قرر عقد مؤتمر القمة القادم في بوجومبورا. وهذا شاهد على ثقة الإقليم الناشئة في منطقتنا دون الإقليمية.

أما في مجال حقوق الإنسان، فلا يزال بلدي، بوروندي، مقتنعا بأن أي تقدم في مجال حقوق الإنسان يجب أن يكون بالحوار والتعاون من خلال الآليات المقبولة من الجميع من قبيل الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز القدرات الوطنية لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الميدان. ومن المؤسف أن تزايد الاتجاه نحو تسييس حقوق الإنسان لتلبية المصالح السياسية

لبعض الدول يعرقل جهود العديد من البلدان، بما في ذلك بوروندي. إن حقوق الإنسان هي مفهوم عالمي مبين بوضوح في العديد من الصكوك الدولية. وهي تشكل إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة. لكن يجري انتهاك حقوق الإنسان بصورة متزايدة من جانب بعض الدول، التي، إذا لم تتوخى الحذر، فإنها تحيد عن تحقيق أهداف مجلس حقوق الإنسان. وتلك الأهداف التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة له عندما أنشئ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وتم تعزيزها خلال إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء اعتادوا على اتخاذ القرارات من جانب مجلس حقوق الإنسان والآليات الأخرى التي ينشئها، بغية تعزيز المخططات الخفية في البلدان المستهدفة بعناية، بينما يغضون الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلدان الخاضعة لحمايتهم. ولا يمكن القول بما فيه الكفاية إن التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين، وهي الأمور التي بدأت تصبح صارخة في حالة بوروندي، تشكل عوائق حقيقية أمام عملية تعزيز حقوق الإنسان. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبتعد عن الموقف الذي يسبب نتائج عكسية، وأن يعالج معاناة شعوب العالم بالقدر نفسه من الاهتمام، بدون اعتبارات جغرافية – سياسية أخرى.

وفي ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أنشأت حكومة بوروندي، تحت قيادة الرئيس نكورونزيزا، لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، كجزء من المرحلة الأخيرة لإنشاء المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. ودُعي أعضاء اللجنة إلى الإسراع في إبلاغ الشعب البوروندي بالنجاحات والإخفاقات التي جرت في الماضي، بغرض التأكد من طي صفحة العداوات السياسية – العرقية التي اتصف بها التاريخ المظلم في بلدنا، وبالتالي بناء مستقبل مشرق للأجيال الحالية والمقبلة. وقد اضطلعت اللجنة فعلا بعمل ممتاز حتى الآن، وهي تستحق دعم المجتمع الدولي من أجل اختتام مهمتها بنجاح.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الموجود معنا هنا، على أهمية توفير الدعم لعملية المصالحة الوطنية. علاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون قبل بضعة أشهر يتعلق بالدور الوظيفي للمجلس الوطني للوحدة والمصالحة. وسيعمل المجلس الجديد على تحقيق الوحدة والإنصاف والمصالحة للشعب البوروندي، وسيكون أيضا في طليعة العاملين على تعزيز القيم الإيجابية في بلدنا.

وبالنسبة إلى عودة اللاجئين الذين فرّوا من البلد لأسباب مختلفة – وهو أمر عظيم الأهمية – تواصل حكومة بوروندي دعوة اللاجئين إلى العودة من أجل المساعدة في بناء بوروندي التي تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار. ومؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي ضم ١٢ بلدا وانعقد في برازافيل بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ناشد بحرارة بلدان المنطقة التي رحبت باللاجئين البورونديين أن تيسّر عودتهم الطوعية إلى بلدهم الأصلي. وبخصوص أولئك الذين لا يرغبون في العودة إلى بلدهم على الفور، لسبب أو لآخر، حث مؤتمر القمة ذاته البلدان المضيفة على إعادة توطينهم بعيدا عن الحدود المشتركة، مثلما تنص عليه الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١.

وبالمثل، من المهم جدا للبلدان المضيفة التي كانت سخية في الترحيب باللاجئين البورونديين أن تحترم الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وفقا لمقتضيات الاتفاقية نفسها والنداءات المختلفة للمجلس. ويدرك الحاضرون أن إعادة توطين اللاجئين تشكل ضمانة لاستقرار المنطقة دون الإقليمية، حيث أن من بين أولئك الذين فروا، هناك البعض، بمن فيهم قصّر، قد تم تجنيدهم وتدريبهم والإشراف عليهم لاحقا، وانخرطوا في صفوف حركات التمرد ضد بوروندي. كل ذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة؛ وتقرير المجلس ذو الصلة متاح للجمهور.

ولا تزال حركة العودة الطوعية إلى الوطن ماضية بوتيرة مرضية مع وصول عدة آلاف من المواطنين الذين فروا إلى تنزانيا. وهناك ما يزيد على ٠٢٥ ١٠٠ من البورونديين عادوا إلى الوطن في عام ٢٠١٦، وعاد أكثر من ٠٠٠ ٦٨ شخص حتى ١٥ آب/أغسطس، وثمة ٧٥٤٩ شخصا عادوا رسميا بعد الاجتماع الثلاثي الذي انعقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس. وحسب الخطة التي وضعها ذلك الاجتماع، سيكون ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٣ لاجئ قد عادوا رسميا إلى الوطن من البلدان المجاورة لبوروندي في الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. والخلاصة حسب تقديرنا أن أكثر من ٠٠٠ ١٧٥ لاجئ عادوا إلى بلدهم طوعا منذ عام ٢٠١٦ وحتى يومنا هذا. وبغية تشجيع حركة العودة الطوعية، قام وزير الداخلية بزيارة عمل إلى مخيمات اللاجئين في تنزانيا من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي نهاية الزيارة، لوحظ أن أكثر من ٠٠٠ ٤٠ لاجئ في تنزانيا، بمن فيهم ٠٠٠ ٢٦ لاجئ في مخيم ندوتا، سجّلوا أسماءهم من أجل عودتهم الطوعية إلى بوروندي قبل نهاية العام.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين بوروندي والأمم المتحدة، فهو موضوع بالغ الأهمية للشركاء هنا. وبوروندي، تماما مثل أعضاء المجلس، تحافظ على الالتزام نفسه بتعزيز وتوطيد علاقاتها مع الأمم المتحدة، مع الاحترام التام لسيادتها والإرادة الحرة للبورونديين، في إطار مستقبلها السياسي. وبغية كفالة وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ثمة مشروع اتفاق للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو قيد المناقشة بين الطرفين، وقد بلغ مرحلته النهائية. وفي حالة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام، اتفق كلا الطرفين على تعيين أفرقة مخصصة للتفاوض بشأن اتفاق للتعاون ووضعه بصيغته النهائية. والمبعوث الخاص أشار إلى ذلك قبل بياني.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر مرة أخرى أن بوروندي، ولأكثر من عامين، تعرضت للضغوط السياسية والدبلوماسية غير المتناسبة، التي تعمدت حجب التقدم المحرز بالفعل، وأدت إلى الكيل بمكيالين على نحو ظالم مقابل دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة. وهذا التصرف القائم منذ زمن بعيد يجب أن يتوقف ويفسح المجال أمام التعامل العادل والمنصف. ونحن نعلم أن لا شيئ هنا مثالي، كما هو الحال في أماكن أخرى، بيد أننا لا نزال على اقتناع بأنه لا يمكن تسوية الخلافات السياسية من خلال تكثيف الضغوط عن طريق التقارير والإعلانات السياسية. إن بوروندي لا تطلب معاملة تفضيلية – وهي أبعد ما تكون عن ذلك. إنها تطلب مجرد أن يجري التعامل معها على أساس الجدارة، ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

علاوة على ذلك، لا بد لي من القول إنه بفضل السلام المتجدد والسيطرة على الوضع على أرض الواقع، وهو ما لا يمكن إنكاره، فإن بوروندي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، ينبغي في المستقبل القريب أن ينظر مجلس الأمن في إزالة بوروندي من قائمة البلدان المدرجة في جدول أعماله، من أجل معالجة أماكن أخرى تشهد توترات ناشئة مؤخرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.